

## فحص الموظفين في الجمهورية التشيكية بعد الشيوعية

تعتبر إجراءات عمليات فحص الموظفين في الجمهورية التشيكية بعد زوال الشيوعية، أشد الإجراءات صرامة في أوروبا الشرقية بعد عام 1989. والهدف من ذلك هو حرمان الأشخاص المتصلين بالنظام المدني والدولة، ولكي تكتسب الدولة مزيداً من المشروعية ويتضامن الأفراد مع المؤسسات في تعزيز الديمقراطية.

وقد نشأت الدعوة على الشروع في حملة لفحص الموظفين عندما اتضحت ضرورة الأمور التالية:

\* ضمان توفر الإخلاص للنظام الديمقراطي الجديد لدى الأفراد الذين يشغلون وظائف عمومية.

\* الحد من حملة التطهير العنيفة التي كانت سائدة.

\* القضاء على الشيوعية في الحياة العامة.

أما الأفراد الذين خضعوا للفحص فهم:

\* القضاة وأعضاء هيئة الإدعاء.

\* مديرو الإدارات ذوو الرتب العالية.

\* رجال الجيش والشرطة من رتبة زعيم (كولونيل) فأعلى.

\* رجال جهاز الاستخبارات.

\* مديرو المؤسسات الحكومية ورؤساء أجهزة الإعلام ورؤساء الأقسام بالجامعات.

ولم يخضع للفحص رجال السياسة المنتخبون وزعماء الأحزاب السياسية.

وكانت إدارة الأمن بوزارة الداخلية هي المسؤولة عن التأكد من أن المتقدمين لشغل الوظائف

الحكومية يصلحون لها. ولم تشترك أية هيئات خارجية في عمليات الفحص.

ومن بين الأسباب التي كانت تدعو إلى عدم أحقية فرد ما في شغل وظيفة عمومية، أنه كان يشغل

منصباً كبيراً في هيئة سياسية قبل عام 1989، أو كان عضواً في جهاز الأمن أو جهاز الاستخبارات،

أو شخصاً معروفاً بالتواطؤ مع الشرطة السرية. ولم يكن من السهل تحديد هوية مثل أولئك الموظفين

المتواطئين، والتمييز بين الضحايا وبين من أساؤوا استغلال النفوذ. وفي النهاية تم الاتفاق على أن

هناك فئتين من المتواطئين ينبغي فحصهم: 1- العملاء والجواسيس ومن يمتلكون مساكن للتأمر. 2-

من كان لديهم استعداد للتواطؤ حتى ولو لم يشتركوا في ذلك فعلاً.

وقد قررت المحكمة التشيكية العليا شرعية الفحص وتطبيق قوانين ذات أثر رجعي في الحالتين

التاليتين:

\* تعزيز مبادئ حكم القانون، مثل ضرورة محاكمة كل الانتهاكات حتى ولو كان النظام السابق قد

اعتبر أنها انتهاكات قانونية.

\* إذا كانت الممارسات القانونية السابقة قد تمت بطريقة تتعارض مع مبدأ المساواة أمام القانون.

